



صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 11/382

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

للتشر الفوري
٢٦ أكتوبر ٢٠١١

بيان السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، حول قمة قادة منطقة اليورو

أدلت اليوم كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، بالبيان التالي في مدينة بروكسل^١:

"أرحب بالخطوات التي اتخذها اليوم قادة منطقة اليورو نحو إنشاء إطار شامل لمعالجة الأزمة التي تواجه المنطقة، وأشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الكبير الذي تحقق على عدة جبهات.

أولاً، بالنسبة لليونان، تعلق أهمية قصوى على الاتفاق الذي تم التوصل إليه حول أهم محددات مشاركة القطاع الخاص للوصول بالمديونية إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله. ويرتكز الاتفاق على تقييم واقعي لحالة الاقتصاد اليوناني واقتسام ملائم للمخاطر بين القطاعين الخاص والرسمي.

وعلى صعيد العمل العاجل، أعتزم تقديم توصية للمجلس التنفيذي في صندوق النقد الدولي بالموافقة على صرف الشريحة التالية من القرض الذي تقدمه في إطار البرنامج الاقتصادي الحالي. وبطبيعة الحال، يظل استمرار التزام السلطات اليونانية بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها أمراً بالغ الأهمية.

ثانياً، إن قرار الاستفادة من إمكانيات "تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي" (EFSF)، بما في ذلك استخدام أدوات استثمار جديدة ذات غرض خاص، يمكن أن يكسب أوروبا حصانة أكبر ضد مخاطر العدوى ويعمل على ضمان الكفاءة في عمل سوق الديون السيادية. وفي الفترة المقبلة، سيكون من المهم تحديد مزيد من التفاصيل حول الطرائق الممكنة لتشغيل هذا التسهيل في صيغته المعززة وتقديم الدعم بالحجم المتوخى.

ثالثاً، إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه حول وضع آلية منسقة لإعادة رسملة البنوك وزيادة تمويلها يشكل خطوة كبيرة على الطريق الصحيح. فحتى يتسنى استعادة النمو، يتعين وجود قطاع مصرفي يرتكز على أوضاع مالية سليمة، ومن ثم يتعين

^١ صدر في ٢٧ أكتوبر ٢٠١١ بتوقيت بروكسل.

زيادة الاحتياطيات الرأسمالية الوقائية لدى البنوك. وينبغي أن يتحقق ذلك بتوفير المزيد من رأس المال بصفة أساسية، وليس بتخفيض الإقراض داخل البلدان أو فيما بينها.

رابعاً، أرحب بقرارات زيادة التنسيق الاقتصادي والمالي داخل منطقة اليورو والالتزام بأن يصبح الاتحاد الاقتصادي مكافئاً للاتحاد النقدي.

وأخيراً، أستطيع تأكيد عزم الصندوق على مواصلة دوره الداعم للجهود التي بذلت اليوم من أجل معالجة التحديات التي تواجه منطقة اليورو، وإعادة النمو إلى مستوى يتوافق مع إمكاناته الكاملة."